تسجيل الزواج والطلاق

ما أهمية تسجيل الزواج والطلاق؟

تشكِّل الوقائع الحيوية المتمثلة في الزواج والطلاق جزءا من مجموعة من عشر وقائع حيوية أوصت الأمم المتحدة بإدراجها في التسجيل المدني. ويأتي تسجيل الزواج والطلاق في المرتبة الثانية من حيث أولوية الوقائع الحيوية التي ينبغي تسجيلها بدقة وذلك بعد الولادات، والوفيات، ووفيات الأجنة. ويؤدي تسجيل الزواج والطلاق إلى إنشاء الوثائق القانونية التي تُستخدم في إحقاق الحقوق المدنية للأشخاص والحفاظ عليها. كما تُستخدم إحصاءات الزواج والطلاق في الدراسات الاجتماعية والديمغرافية الهادفة إلى تقييم ديناميات التقدم المحرز في المجالين الاجتماعي والديمغرافي على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

الزواج

لا يوجد في معظم البلدان المتقدمة إلا نوعين من أنواع الزواج هما الزواج المدني والزواج الديني. أما في أفريقيا، بالإضافة إلى هذين النوعين، هناك الزواج العرفي، وهو نوع شائع، ولكن لا تعترف به القوانين في كثير من الأحيان.

ومن بين أنواع الزواج الثلاثة، فإن الأفضلية هي للزواج المدني. وهذا يعني أن الزوجين الذين لا يضفيان صفة الشرعية على زواجهما يتضرران من ذلك. ويعني عدم تسجيل الزواج أنه لا يمكن للزوج أو الزوجة، وفي أغلب الأحيان المرأة وأطفالها، الاستفادة من الحقوق والحماية التي يصونها الزواج الذي يتصف بالصفة القانونية.

ذلك أن تسجيل الزواج يحظى بأهمية خاصة بالنسبة للنساء والأطفال. فإثبات حالة الزواج يمنحهم الحماية القانونية من التمييز في التمتع بالفوائد التي توفرها رابطة الزوجية. وفي بعض البلدان، على سبيل المثال، يمَنَح تسجيل الزواج وإثباته بالنسبة للطفل مركزاً شرعياً وحقوقاً في إرث ممتلكات والديه. كما أن شهادات الميلاد المصحوبة بقوانين تحدد السن الأدنى للزواج تساعد على منع زواج الأطفال وما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة.

الطلاق

الطلاق (أو فسخ الزواج) هو المرحلة النهائية من إنهاء الرابطة الزوجية، مما يلغي الواجبات القانونية والمسؤوليات المتصلة بالزواج بين شخصين. وتختلف قوانين الطلاق اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، ولكن تتطلب في معظمها قراراً من محكمة أو هيئة قانونية أخرى بإتباع إجراءات قانونية.

وتحظى شهادات الطلاق بأهمية للحصول على النفقة للزوج المطلق (دعم الزوجة أو الزوج) ولتحديد حضانة الأطفال ونفقتهم وتوزيع الممتلكات، وتقسيم الديون. كما يمكِّن الطلاق الطرفين من الزواج مرة أخرى.

ما هو الوضع الآن؟

تتم معظم حالات الزواج في أفريقيا في إطار القانون العرفي. كما تجري حالات الطلاق غير المألوفة تماما (مقارنة بتعدد الزوجات) في إطار القوانين العرفية الأفريقية. وبالتالي، فإن التسجيل المدني لحالات الزواج والطلاق غير معروف تقريبا في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن قوانين التسجيل المدني لمعظم البلدان لا تدرج الزواج والطلاق من بين الأحداث الحيوية التي تفرض القوانين تسجيلها على نحو إلزامي.

وهناك اعتماد تدريجي لأنماط الثقافات والإيديولوجيات الغربية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تؤدي ظواهر تمكين المرأة ومشاركتها النشطة في العمل، وكذلك زيادة الوعي بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى إحداث تغيرات بطيئة على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأفريقي. فهناك زيادة في تشجيع الزواج من شخصٍ واحد على عكس تعدد الزوجات. كما أن نسب الطلاق تشهد تزايداً.

ما الذي يجري القيام به؟

في حين أن الدراسات الاستقصائية وغيرها من مصادر البيانات الإدارية يمكن أن تقدم بيانات عن الزواج والطلاق، فإنها لا تقارَن بأهم مصدر لتلك البيانات وهو نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومع ذلك، فإن معظم البلدان الأفريقية تجد نفسها أسيرة لنُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي لا تعمل بشكل جيد. وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمات رئيسية وإقليمية ودولية أخرى، بوضع إطار إقليمي للسياسات والدعوة أطلقت عليه اسم ‘‘البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية’’، يهدف إلى توجيه الإصلاح المنهجي ودعم استمرارية التقدم في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية.

كيف يمكننا تحسين الواقع ؟

- استعراض التشريعات الخاصة بالتسجيل المدني وذلك بغرض النص على التسجيل الإجباري لحالات الزواج والطلاق كما هي الحال بالنسبة للمواليد والوفيات.
- سن التشريعات التي تنص على **الاعتراف بالزواج العرفي** باعتباره خطوة أولى للحصول على صورة أكمل عن إحصائيات الزواج.
- **تعزيز وزيادة الطلب العام** على تسجيل الزواج والطلاق من خلال زيادة استخدام وثائق التسجيل (شهادات الزواج والطلاق) للحصول على الخدمات والموارد الحكومية. ويمكن مثلا التقدم بشهادات الزواج عند طلب شهادات تعريف أخرى مثل وثائق الهوية الوطنية أو جوازات السفر.
- **زيادة وعي الجمهور** بأهمية تسجيل الزواج والطلاق، وبالمزايا التي يتيحها تسجيل هذه الوقائع أمام القانون.

- كفالة إتاحة خدمات تسجيل الزواج والطلاق لكافة المواطنين في البلاد **بتقليص تلك التكاليف إلى اقل قدر ممكن**.
- العمل على **لا مركزة التسجيل المدني** لكفالة وجود تغطية كاملة لسكان البلاد، بما في ذلك القاطنين في المناطق الريفية والمهمشين. ويعني ذلك إنشاء مكاتب للتسجيل المدني ومراكز للخدمات في المقاطعات والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين والاستعانة بالأفرقة المتنقلة للتسجيل.
- **الاستعانة بالهياكل المحلية** مثل السلطات التقليدية والمنظمات الدينية من أجل تحسين تقديم الخدمات إلى الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها.

United Nations
Economic Commission for Africa

World Health Organization

UNFPA
United Nations Population Fund

UNHCR
The UN Refugee Agency

unicef

Plan

INDEPTH

SSD
Africa Symposium on Statistical Development